**الجمهورية التونسية**

**وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية**

**--\*--**

**وحدة الإدارة الإلكترونية**

**محضر جلسة**

**الموضــوع:** اجتماع اللجنة الاستشارية المشتركة المكلفة بمتابعة برنامج شراكة الحكومة المفتوحة.

**التاريــــــخ:** 19 أفريل 2019 على الساعة الثانية والنصف بعد الظهر.

**المكـــــــان:** قاعة الاجتماعات بالطابق الثالث من المبنى الفرعي لرئاسة الحكومة شارع الارض بالمركز العمراني الشمالي.

**الحاضرون**:

* + السيد خالد السلامي: مدير عام وحدة الادارة الالكترونية ونقطة اتصال لبرنامج شراكة الحكومة المفتوحة، وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية،
	+ السيد العقيد منير الرياحي: المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد،
	+ السيد فيصل اليعقوبي: وزارة الدفاع الوطني،
	+ السيد سفيان الزغدودي: وزارة الدفاع الوطني،
	+ السيدة ليلى القسنطيني: وزارة المالية،
	+ السيد علي بن حمودة: وزارة النقل،
	+ السيد أنيس منصور: وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري،
	+ السيد مراد المايل: وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري،
	+ السيّد محمد السديري: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة،
	+ السيدة هيفاء محجوب: وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية،
	+ السيدة أسماء صبري: المنسقة الوطنية لبرنامج PAGOF،
	+ السيد نجيب المكني: منظمة يونسكو- مكتب تونس،
	+ السيدة سامية الزياني: جمعية "Dynamique autour de l’eau"،
	+ السيد عبد الحميد الجرموني : جمعية " Open Data Forum"،
	+ السيد مهدي بن رمضان: الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ،
	+ السيد أمين عباسي: الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ،
	+ السيدة هيفاء التواتي: الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ،
	+ السيّدة ريم القرناوي: وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية،
	+ السيدة سوسن معلى: وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية،
	+ السيّدة سنية غربي: وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية.

 بعد افتتاح الجلسة والترحيب بالحاضرين من طرف السيدة ريم القرناوي، تمّ التذكير بأن الإطار العام للجلسة يندرج ضمن المتابعة الشهرية لتنفيذ تعهدات خطة العمل الوطنية الثالثة (2018-2020) لبرنامج شراكة الحكومة المفتوحة .

في هذا الإطار، قدّم الممثلون عن الهياكل العمومية نسق التقدم في انجاز التعهدات المناطة بعهدتهم و تتلخص تدخلاتهم كالتالي :

* **بالنسبة للتعهد السادس** الخاص بتكريس الشفافية في الصناعات الاستخراجية، أشار ممثل وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة الى أن المرصد الوطني للطاقة والمناجم يواصل العمل بشكل دوري على بوابة البيانات المفتوحة بتحيين جميع المعطيات ونشر مختلف الإصدارات المتعلقة بقطاع الطاقة. كما أشار الى اعداد برنامج عمل يضم استكمال تكوين مجلس أصحاب المصلحة وتعيين ممثلي الإدارة والشركات صلب المجلس وذلك في إطار الإعدادات لانضمام تونس  لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية."
* **بالنسبة للتعهد التاسع** المتعلق بتكريس المقاربة التشاركية في إعداد ميزانية الدولة، بيّنت السيدة ليلى القسنطيني أنه سيتم الاعتماد على نفس القائمة من الجمعيات المحدثة في إطار اللجنة المشتركة للشفافية المالية بمقتضى مقرر وزير المالية في 01 مارس 2013. وأنه سيتم إضافة عدد آخر من الجمعيات لهذه القائمة. وفي هذا الإطار، سيعقد اجتماع، مازال لم يحدد تاريخه بعد، مع مختلف الأطراف المعنية من وزارة المالية و من المجتمع المدني وبدعم من وزير المالية ومن الكاتب العام للوزارة. في هذا الإطار، تم التساؤل حول الآليات التي ستعتمدها اللجنة لتشريك المجتمع المدني في إعداد ميزانية الدولة مع الإشارة إلى ضرورة أن تكون مشاركة المواطن مشاركة حقيقية وحتى تكون الأولويات في ميزانية الدولة متناسقة مع تطلعاته.
* **في ما يتعلق بالتعهد الخامس الخاص بتحسين حوكمة الموارد المائية،** بيّن السيد أنيس منصور أنه رغم أهميّة وتطور عدد وحدات البيانات التي تم إدراجها على موقع البيانات المفتوحة الخاص بقطاع الفلاحةwww.agridata.tn ، والتي تمكّن من متابعة استهلاك الثروة المائية في عديد المجالات وحسب التوزيع الجغرافي، فإن وحدات البيانات المفتوحة التي تمكّن من متا&>بعة جودة المياه مازالت غير شاملة لكل البيانات على غرار البيانات التي تخصّ جودة المياه في الوسط الريفي و أنه سيتم التنسيق مع الإدارة العامة المعنية بوزارة الفلاحة لتوفير هذه البيانات. كما أشار السيد أنيس منصور أنه سيتمّ مستقبلا تطعيم بوابة البيانات المفتوحة الخاصة بقطاع الفلاحة مباشرة من طرف الهياكل الجهوية من خلال تمكينهم من اسم مستعمل وكلمة عبور. في نفس الإطار، ذكّرت السيدة سوسن معلى بالاجتماع الذي تم عقده بمقر وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري يوم 17 أفريل 2019 بحضور عديد الهياكل والإدارات التابعة لوزارة الفلاحة ، حيث تمّ التطرق لعديد النقاط والاشكاليات التي تحول دون تزويد المرصد الوطني للفلاحة بالبيانات المفتوحة. خلال هذا الاجتماع، أجمع الحاضرون على ضرورة تنظيم ورشة عمل تجمع مختلف المتدخلين في انتاج البيانات الخاصة بقطاع المياه وذلك بهدف التنسيق بين مختلف الإدارات المتدخلة في المجال وتوحيد الجهود وتظافرها لتزويد المرصد الوطني للفلاحة بكل البيانات الضرورية في شكل مفتوح والمتعلقة بمتابعة استهلاك الثروة المائية وخاصة بقية البيانات المتعلقة بمتابعة جودة المياه.

 بالنسبة للتعهد الفرعي الثاني الخاص بوضع منظومة الكترونية للإبلاغ عن الاخلالات والتجاوزات فيما يتعلق باستهلاك أو التصرّف في الثروة المائية، أشارت السيدة سامية الزياني أنه قد تم ّ عقد جلسة عمل بمقر وزارة الفلاحة والموارد المائية و الصيد البحري يوم 12 أفريل 2019 بحضور ممثلين عن المجتمع المدني و وزارة الفلاحة و الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه. تهدف الجلسة لتحقيق الربط البيني بين تطبيقة "SOS eau" والنظام المعلوماتي للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه . كما بنت السيدة زياني أن جمعية " dynamique autour de l’eau "بصدد القيام بترحيل التطبيقية من soseau.net نحو soseau.tn. في هذا الإطار، اقترحت السيدة القرناوي تقديم عرض حول هذه التطبيقة في جلسة العمل المقبلة وذلك بهدف التعرف على خصائصها الفنية والوظيفية.

التعهد الفرعي الثالث الخاص بوضع سياسة بصفة تشاركية حول ترشيد توزيع المياه واستهلاكها مازال لم يتم التطرق له، حسب ما أشارت له السيدة سامية الزياني ولكن عديد الحاضرين اقترحوا خلال جلسة 17 أفريل 2019 بوزارة الفلاحة أن هذه السياسة يمكن أن تكون مستوحاة من "الخطة الاستراتيجية لقطاع المياه في أفق سنة2050" أو من استراتيجية الاقتصاد في المياه خاصة بعد إخضاعها لمبدأ التشاركية.

* **بالنسبة للتعهد الأول**، وفي ما يخص التعهد الفرعي المتعلق بوضع أدلة توجيهية حول النفاذ إلى المعلومة وتحديدا الدليل الموجه للهياكل العمومية، الذي تم اعداده بالتعاون مع منظمة التنمية والتعاون الاقتصادية، ذكّرت السيدة هيفاء محجوب باليوم الاعلامي الذي تم تنظيمه يوم 28 مارس 2019 لتقديم الدليل والتعريف به.

في ما يخص التعهد الفرعي المتعلق بتنمية القدرات في مجال النفاذ إلى المعلومة من خلال وضع برامج تكوينية في الغرض، بيّنت السيدة هيفاء محجوب أن البرنامج التكويني الذي يتم تنظيمه بالشراكة مع البنك الدولي والموجه إلى 200 مكلف بالنفاذ سيتم تنفيذه بالكامل أواخر شهر أفريل 2019 من خلال تنظيم الدورتين التكوينيتين الأخيرتين.

التعهد الفرعي الخاص بإحداث فريق عمل تنسيقي بين هيئة النفاذ إلى المعلومة والمجتمع المدني، بيّن في شأنه السيد نجيب المكني أنه قد تمّ الاتفاق أن يعمل هذا الفريق تحت إشراف هيئة النفاذ إلى المعلومة وسيتم مستقبلا تفعيل اللقاءات بين هذا الفريق وهيئة النفاذ إلى المعلومة.

كما أشار السيد نجيب المكني أنه سيتم خلال شهر جوان 2019 تقديم التقرير العام لتونس الخاص بأهداف التنمية المستدامة من طرف وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي بما في ذلك التقرير الخاص بتنفيذ الهدف 16.10.2 من أهداف التنمية المستدامة والمتعلق بتكريس حق النفاذ إلى المعلومة بتونس.

بعد ذلك، تدخل السيد عبد الحميد الجرموني ليشير إلى التظاهرة المهمة التي ستحتضنها تونس من 11 إلى 14 جوان 2019 حول " RightsCon " وهو أول حدث عالمي حول حقوق الإنسان في عصر الرقمنة، وينتظم لأول مرة في إفريقيا. وهو حدث مهم جدا لأنه سيشهد مشاركة الشركات العالمية الكبرى في مجال الأنترنت والخدمات الرقمية، إضافة إلى حضور قرابة 2000 مشارك من قادة الأعمال وصانعي السياسات ورجال القانون وممثلي الحكومات وخبراء التكنولوجيا والاتصال والمدافعين عن حقوق الإنسان. الهدف من هذا التجمع التاريخي هو إحداث تغيير كبير من أجل عالم حر ومفتوح ومتصل. وقد أكّد السيد الجرموني أن تونس يجب أن تكون في مستوى مثل هذا الحدث المهم عند تنفيذ تعهداتها بشراكة الحكومة المفتوحة.

* **بالنسبة للتعهد الثاني**، اوضحت السيدة ريم القرناوي أن هذا التعهد يشهدا تقدما في تنفيذ تعهداته الفرعية الثلاثة:

فيما يتعلق بمشروع أمر البيانات المفتوحة، تمّ إدراج أغلب المقترحات التي تم< تجميعها خلال الاستشارة العمومية حول مشروع هذا الأمر. وأنه سيقع مد أعضاء لجنة القيادة بهذه النسخة الأولية من مشروع الأمر وسيتم كذلك مراسلة كل الوزارات لاستشارتها في هذا الموضوع. إضافة إلى ذلك، فإن وحدة الإدارة الإلكترونية هي بانتظار رد هيئة النفاذ إلى المعلومة على إثر استشارتها حول مشروع هذا الأمر.

وفي خصوص المرحلة الثانية من مشروع جرد البيانات العمومية، تمت مراسلة دفعة جديدة من الوزارات لعقد جلسات عمل بهدف تحديد البيانات العمومية التي تنتجها هذه الهياكل من خلال عملية الجرد على أن يتمّ في مرحلة لاحقة فتح مجموعة من البيانات للعموم. في هذا السياق، تمّ تنظيم جلستي عمل بكل من وزارة الدفاع الوطني يوم 13 مارس2019 ووزارة التجهيز والاسكان والتهيئة الترابية يوم 29 مارس 2019 .خلال هاتين الجلستين، تم تقديم عرض عن البيانات المفتوحة والغاية من جرد البيانات العمومية وطبيعة البيانات التي سيتم فتحها للعموم مع تقديم الأنموذج المعتمد في جرد البيانات العمومية. في هذا الإطار، تم تقديم مقترح لممثل وزارة الدفاع الوطني لتقديم عرض، خلال الاجتماع الشهري المقبل، حول البيانات التي وقع جردها بوزارة الدفاع الوطني.

كما عرضت السيدة القرناوي نسق تقدم إعداد وتنفيذ البرنامج التكويني الخاص بالبيانات المفتوحة، حيث ذكّرت بورشات العمل التي ستعقد لفائدة أربعة قطاعات نموذجية، التي سجلت تقدّما في مجال نشر البيانات العمومية في شكل مفتوح. خلال هذه الورشات، سيقع تحديد حالات إعادة استعمال البيانات التي يمكن تطويرها باعتماد البيانات المفتوحة. وسيشارك في هذه الورشات، عدد من الإطارات الراجعين بالنظر لكل قطاع وعدد من المسؤولين عن برنامج البيانات المفتوحة بوزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية وخبراء من البنك الدولي.

وتتوزّع روزنامة هذه الورشات كما يلي:

* يوم 29 أفريل 2019 : قطاع الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
* يوم 30 ماي 2019 : تنظيم ورشتي عمل بالتوازي: الورشة الأولى تخص قطاع النقل والورشة الثانية تجمع كل من قطاعي الصناعة والطاقة والصندوق الوطني للتأمين على المرض.
* يوم 02 ماي 2019: قطاع الشؤون الثقافية

واستنادا لمخرجات ورشات العمل، سيتمّ تنظيم دورات تكوينية تهم الجوانب الفنية وغير الفنّية للبيانات المفتوحة بهدف العمل على تطوير الاستخدامات الممكنة من مجموعة من وحدات البيانات المفتوحة وذلك خلال شهر جوان 2019.

السيدة أسماء صبري أشارت كذلك أنه في إطار برنامج "PAGOF "ستنظّم ورشات عمل تحسيسية في ثلاثة بلديات للتعريف بمبادئ الحكومة المفتوحة عموما وبدليل الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي خاصة.

* **بالنسبة للتعهد الحادي عشر** الخاص بتنفيذ مبادرات لتكريس شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي، اقترح بعض الحاضرين تنظيم جلسة عمل مضيّقة تجمع كل من وحدة الإدارة الالكترونية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي والجامعة الوطنية للمدن التونسية والسيدة عائشة الكرافي، رئيسة الجمعية التونسية للحوكمة المحلية والسيدة أسماء الشريفي عن شبكة TACID، التي تمّ انتخابها لعضوية لجنة القيادة لشراكة الحكومة المفتوحة، مكتب واشنطن وذلك حسب ما ذكره السيد خالد السلامي.
* **في ما يخص التعهد الثالث المتعلق بتعزيز النفاذ إلى المعلومة الجغرافية،** عرّج السيد منير الرياحي على الاشكال الذي حصل في خلاص طلب العروض عدد 4 والذي يهم 4 صفقات والذي تمّ تجاوزه .كما أشارالسيد الرياحي إلى وجود ثلاثة طلبات عروض جاهزة لكن لم يتم نشرها لأنها في انتظار رصد الاعتمادات وذلك لتفادي كل الاشكاليات المتعلقة بالخلاص. في نفس الإطار، ذكّرت السيدة أسماء صبري بالدورة التكوينية المتخصّصة في الجغرفة الرقمية التي سينتفع بها 20 إطارا بالمركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد وذلك في إطار برنامج "PAGOF".
* **التعهد الرابع،** بيّن في خصوصه السيد علي بن حمودة أن شركات النقل الجهوية الاثني عشر والثلاثة شركات الوطنية قد بدأوا العمل على تطبيقة ODK Collect بهدف جمع المعطيات المتعلقة بالإحداثيات الجغرافية للمحطات وتسجيلها في قاعدة بيانات موحدة. في هذا الإطار، بيّن السيد بن حمودة أن شركة النقل بالساحل قد استكملت عملية الجرد لكل المحطات تقريبا (جرد 1600 محطة من جملة 2000 محطة) وقد تم إدراج هذه البيانات على موقع البيانات المفتوحة لوزارة النقل. كذلك الشركات الجهوية للنقل بصفاقس والقيروان تشهد تقدما في عملية الجرد لأن اغلبيّة حافلاتها مجهّزة بتقنيةGPS . وبالنسبة للشركة الجهوية للنقل بمدنين، فقد تمّ جرد 1700 محطة. وسيتمّ تخزين هذه البيانات بالخوادم

(les serveurs) الخاصة بهذه الشركات.

وبالنسبة لبقية الشركات فقد انطلقت في إدخال الخصائص المتعلّقة بالمحطات على مستوى بعض الخطوط النموذجية في مرحلة أولى وكافة الخطوط في مرحلة ثانية، وذلك حسب الوسائل المتوفرة على مستوى كل شركة حيث تتطلب هذه العملية تنقل عون بمختلف المحطات وأخذ المعطيات اللازمة بهاتف ذكي. وسيتم برمجة اجتماع بالوزارة لمتابعة تقدم الإنجاز وتقييم العملية ولانطلاق في المراحل القادمة.

* **بالنسبة للتعهد الثاني عشر،** وتحديدا التعهد الفرعي الأول المتعلق بتطوير تطبيقة m-Agri )) ، فقد ذكّر السيد أنيس منصور أن هذه التطبيقية ستحتوي على جانب إعلامي وجانب يتعلق بمتابعة القروض الفلاحية مشيرا أن نموذج هذه التطبيقة سيكون جاهزا خلال شهر أوت أو سبتمبر 2019 لاسيما وأنه قد تمّ اختيار مكتب الدراسات الذي سيقوم بتطوير هذه التطبيقة.

وبذلك اختتمت الجلسة.